قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17689) - السنة الحادية والخمسون - الجمعة 15 ربيع الأول 1448هـ - 28 أغسطس 2026م

الصراع على سورية واحتمالات الصدام التركي الإسرائيلي

بقلم:
رجب أبو سرية ○

بتأمل العلاقة بين تركيا وإسرائيل، يمكن القول، إنها باتت علاقة ملتبسة، أو متحركة، بما لا يمكن تقديره، أو التنبؤ به تماما، ذلك أن العلاقة بين تركيا وإسرائيل لا تشبه علاقات تركيا بأي دولة أخرى، كما أن علاقة إسرائيل بتركيا لا تشبه علاقة إسرائيل بأي دولة أخرى، والحقيقة أن العلاقة بينهما تمتد إلى نحو سبعة عقود ونصف العقد، أي منذ إقامة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين مطلع عام 1950 حتى الآن، والتي استمرت بشكل طبيعي، وإن لم تكن بشكل خاص أو مميز حتى مطلع الألفية الثالثة، حين اتخذ مسار العلاقة طريقا آخر، مختلفا عما كان عليه سابقا، لكنه لم ينقلب عليه تماما، وبذلك صارت العلاقة ملتبسة، تشبه النار تحت الرماد، يتوقع لها أن تشتعل أو تتوتر على أقل تقدير، أكثر مما هو متوقع لها أن تكون أفضل مما هي عليه الآن.

وقد كان لافتا اعتراف تركيا في مارس عام 1949 بإسرائيل، لتكون أول دولة إسلامية تفعل ذلك، بل تظل كذلك عقودا طويلة، بالتحديد ثلاثة عقود، كدولة إسلامية متفردة في اعترافها بإسرائيل، وكان ذلك مرتبطا بطبيعة النظام التركي العلماني الذي أقامه العسكر التركي بعد الحرب العالمية الأولى، ونجم عنه التباعد مع المحيط الإسلامي والجوار العربي، وتقرب تركيا من الغرب، لدرجة الانخراط في حلف «الناتو»، ثم السعي للدخول في الاتحاد الأوروبي، وفي هذه المرحلة، يمكن ملاحظة أن تركيا كانت أقرب إلى الغرب منها إلى إسرائيل، وكانت علاقتها بها «طبيعية» من حيث التمثيل الدبلوماسي، لكنها لم تكن مميزة، وتركيا تعتبر ثاني أقوى جيش في «الناتو»، كما أن علاقتها، اليوم، بأمريكا افضل طبعا من علاقتها مع أوروبا، وافضل بكثير من علاقتها مع إسرائيل.

أما المنعطف في العلاقة التركية الإسرائيلية، بل في علاقة تركيا بكل دول وشعوب الشرق الأوسط، وفي القلب منها القضية الفلسطينية، التي ينعكس الموقف منها بشكل مباشر على العلاقة مع إسرائيل، فكان حين تولى الإسلاميون الحكم، ومن ثم استقروا فيه في عهد رجل النظام الإسلامي القوي رجب طيب أردوغان، لكن كانت أول أو أهم بوادر الشقاق كانت بشأن الموقف من «حماس»، والاصطدام ظهرت فيما يخص العلاقة مع «حماس» بالتحديد. ذلك أن إسرائيل كانت تشجع انفصال «حماس» بغزة عن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، لكنها كانت تحكم عليها وعلى غزة الحصار البري والبحري والجوي، فيما حاولت تركيا كسر هذا الحصار بتسيير زوارق وسفن أسطول الحرية، إلى أن وقعت حادثة سفينة «مافي مرمرة» حيث قتلت إسرائيل متضامنين أتراكا، فتوترت العلاقة الدبلوماسية بينهما، لكن من دون أن يقع الصدام.

كذلك ظهرت بوادر الشقاق والخصام، وحتى التنافس بينهما فيما يخص النفوذ على حقول الغاز في شرق المتوسط، وصولا إلى عقد إسرائيل تحالفا مع قبرص اليونانية واليونان، لإلحاق الهزيمة بالطموح التركي بمد نفوذها البحري عبر مياه قبرص التركية الإقليمية، وقد اتضح هذا التنافس في اكثر من موقف، وصولا إلى إسقاط نظام الأسد في سورية آخر العام 2024، أي قبل نحو عامين من الآن، حيث كان واضحا أن سقوط الأسد لصالح احمد الشرع، يعتبر انتصارا لتركيا بالنظر إلى أن الشرع بتنظيمه النصرة كان متحالفا ومدعوما من تركيا، وفعلا سارعت تركيا إلى إسناد النظام الجديد سياسيا، بينما اندفعت إسرائيل إلى تقويض النظام السوري الجديد. إن كان من خلال دعم التمرد الدرزي الذي واجهه في أول حكمه، أو من خلال التوغل في الأرض السورية وفرض منطقة أمنية تصل إلى قرب العاصمة السورية، دمشق.

ثم في ملف غزة أيضا، وبعد أن دخلت تركيا على خط وقف حرب الإبادة الإسرائيلية عليها، تصاعد الرفض الإسرائيلي للحضور التركي، الذي لم يكن منفردا على أي حال، بل كان واحدا من ثماني دول إسلامية تحاورت مع ترامب على هامش اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر 2025 وتوصلت معه لاتفاق النقاط العشرين، حيث أصرت إسرائيل على منع تركيا وقطر من المشاركة في قوات مجلس السلام وفي الإعمار، وبهذا تعاكس الموقف الإسرائيلي حتى مع الموقف الأمريكي ليس فقط تجاه تركيا، ولكن في ملفي غزة وسورية، حيث إن الموقف التركي في كليهما يحوز الموافقة الأمريكية، ولعل ما عبر عنه المندوب الأمريكي الخاص لمتابعة ملفي سورية والعراق توماس باراك، الذي أطار عقل وزير الحرب الإسرائيلي إسرائيل كاتس حين قال، إن احتلال إسرائيل للجولان غير شرعي، خير دليل على أن مواصلة إسرائيل الحرب على غزة والعدوان على سورية، لا توتر علاقتها بتركيا وحسب، بل تزيد الشقاق مع الموقف الأمريكي.

في مواجهة التصاعد في حدة الموقف بين البلدين، أقدمت إسرائيل على قصف مطار «أبو الظهور» بشمال سورية وهو مطار خارج الخدمة أصلا، لكن بشكل استباقي، لمنع تركيا مما قالت، انه اعادة تموضع لقواتها، رغم أن القوات التركية لم تتوغل في الأرض السورية، إلا حين قاتلت القوات الكردية قبل سقوط نظام الأسد، لترد تركيا بإصدار مذكرة اعتقال رسمية بحق بنيامين نتنياهو، أما أمريكا فما زالت تحاول منع انزلاق العلاقة بين حليفيها الشرق أوسطيين إلى حد المواجهة المباشرة، فأرجعت القصف الجوي الإسرائيلي لأبو ظهور الذي يبعد كثيرا عن الحدود السورية الإسرائيلية، إلى الدافع الانتخابي لنتنياهو، ولم تعتبر ذلك كما هي معتادة على انه دفاع استباقي مشروع عن النفس.

يمكن القول، إذاً، إن ما يمنع اندلاع المواجهة المفتوحة بين تركيا وإسرائيل، وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة المواجهة العسكرية، هو الموقف الأمريكي، المرتبط بالوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، لكن كلا البلدين – تركيا وإسرائيل، يدرك أن أمريكا في طريقها للخروج من المنطقة وترك إدارة الإقليم لدوله، لذلك هما ترسمان سياستهما على ذلك الاحتمال، ولعل معارضة إسرائيل للتقارب الشخصي بين ترامب وأردوغان، الذي ظهر في حضور ترامب شخصيا قمة حلف «الناتو» في أنقرة، وموافقته على الدفع ببرنامج إنتاج وتطوير مقاتلات «أف 35» الشبحية وتسلم الطائرات التي تعاقدت عليها مسبقا أو استرداد مبلغ 1.4 مليار دولار والذي توقف بسبب صفقة «اس 400» التي عقدتها تركيا قبل سنين مع روسيا، يؤكد هذه الوجهة.

أما أبلغ وضوح للصدام الذي تخطط له إسرائيل على طريق إقامة إسرائيل الكبرى، فكان حين اعلن نتنياهو أن إسرائيل عقدت تحالفا إقليميا لمواجهة مرحلة ما بعد الخروج الأمريكي، وذلك مع كل من اليونان وقبرص والهند، وأن إسرائيل تحارب الحلف الشيعي الآن، وأنها تنوي بعد الانتصار عليه، محاربة القوس السني، وهذا يعني محاربة تركيا، السعودية ومصر وحتى باكستان، ولعل هذا الإعلان من قبل إسرائيل، إضافة إلى تعثر اهداف الحرب الأمريكية – الإسرائيلية ضد ايران، وحتى بوادر ملامح تحالف إيراني – صيني – روسي، هو ما دفع أولا باكستان للتوسط لوقف الحرب على ايران، مع موقف سعودي – تركي ضاغط لتفضيل الحل السياسي على الحل العسكري بالتضاد مع الموقف الإسرائيلي، هو ما دفع الدول الثلاث: تركيا والسعودية وباكستان لعقد اتفاقية الدفاع المشترك بينهم.

وكأن تركيا، تدرك جيدا أن المواجهة مع إسرائيل واقعة لا محالة، لذلك هي تفضل أن تواجهها ليس منفردة، ولكن ضمن تحالف إسلامي، مكون من قوة إقليمية كبيرة، تجمع السلاح النووي الباكستاني، والقوة العسكرية التركية وقوة الاقتصاد السعودي، ووراء هذه القوة الثلاثية قوة روحية هائلة لأكثر من مليار مسلم سني في العالم، وإذا ما أضيف إلى هؤلاء كل من مصر وإندونيسيا، ثم باقي دول الخليج العربي، والدول العربية الأخرى، فإن إسرائيل لو كانت معها أميركا وليس الهند، لن تربح حربا مع عالم إسلامي متحد.

مع ذلك فإن تركيا القوية عسكريا، لا تزال تفتقد قوة المال المتمثل بعوائد الطاقة النفطية أو الغازية. لذا فإن الصدام التركي – الإسرائيلي قد يكون في سورية، وقد يكون في شرق المتوسط، حول آبار الغاز، أو على طريق تصدير طاقة الشرق الأوسط لأوروبا، مع ذلك لا بد من التنويه إلى أن حجة إسرائيل في محاولتها السيطرة الأمنية على كل سورية، لا تنطلي على احد، فقد كانت القوات الروسية من قبل في قاعدتي حميميم الجوية وطرطوس البحرية، ولم تضربهما إسرائيل، لكنها تحاول منع أي وجود تركي في سورية، لأن ذلك يقطع الطريق على إسرائيل الكبرى.

○ كاتب من فلسطين

الاعتداءات الإيرانية وحقوق المدنيين

بقلم:
د. بدر محمد عادل

لم تعد الاعتداءات العسكرية الإيرانية التي تشهدها المنطقة مجرد تطور أمني عابر، بل أصبحت تمس بصورة مباشرة أحد أهم المبادئ التي قام عليها القانون الدولي الإنساني، وهو حماية المدنيين وتجنيبهم ويلات النزاعات المسلحة، ومع تصاعد الهجمات الإيرانية التي طالت دولًا ومنشآت في منطقة الخليج، تتجدد الأسئلة حول مدى احترام قواعد القانون الدولي، وحول المسؤولية القانونية والسياسية المترتبة على استهداف المدنيين أو تعريضهم للخطر.

إذ شهدت المنطقة خلال الأشهر الماضية هجمات إيرانية طالت دولًا خليجية، فيما تحدثت تقارير عن أضرار بشرية ومادية في منشآت مدنية وبنى تحتية حيوية، كما أثيرت مخاوف من اتساع نطاق الاستهداف ليشمل مرافق الطاقة والمياه والنقل وغيرها من المنشآت التي ترتبط بصورة مباشرة بحياة السكان اليومية، فالقاعدة الأساسية في القانون الدولي الإنساني واضحة.. المدنيون لا يجوز أن يكونوا هدفًا للهجمات وليسوا طرفاً في الحرب.

إذ يلزم القانون أطراف النزاع بالتمييز في جميع الأوقات بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ولا يجوز توجيه الهجمات إلا إلى أهداف عسكرية مشروعة، كما تحظر قواعد القانون الدولي الإنساني الهجمات العشوائية التي لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنيين، وهذا المبدأ لا يسقط بسبب طبيعة النزاع أو بسبب الادعاء بوجود دوافع انتقامية، فحتى في أشد النزاعات، تبقى حياة المدنيين وكرامتهم محمية بالقانون، ومن هنا، فإن أي هجوم يتعمد استهداف المدنيين، أو يُنفذ بطريقة عشوائية لا تراعي وجودهم، يمثل انتهاكًا خطيرًا لقواعد القانون الدولي الإنساني، وقد يرقى، بحسب الوقائع والأدلة والظروف المحيطة بكل حادثة، إلى مستوى جريمة حرب.

فالبنية التحتية المدنية جزء من الحماية فخطورة الاعتداءات لا تتوقف عند الخسائر البشرية المباشرة، إذ يمكن أن تمتد آثارها إلى المستشفيات والمدارس والمطارات وشبكات الكهرباء والمياه والمنشآت الاقتصادية وغيرها من المرافق التي يعتمد عليها المدنيون، ويحظى بعض هذه المنشآت بحماية خاصة في القانون الدولي الإنساني، ولا سيما المنشآت التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، مثل مصادر مياه الشرب والمنشآت الزراعية والغذائية.

وتحظر قواعد القانون الدولي الإنساني مهاجمة أو تدمير هذه الأعيان عندما يكون الهدف هو حرمان السكان المدنيين من مقومات بقائهم.

ومن ثم، فإن استهداف منشأة مدنية لا ينبغي النظر إليه باعتباره مجرد ضربة عسكرية محدودة، لأن تدميرها قد يؤدي إلى سلسلة من النتائج الإنسانية، مثل انقطاع الكهرباء، توقف المستشفيات، نقص المياه، تعطّل الخدمات الأساسية، وتعريض آلاف المدنيين لمخاطر إضافية.

وحتى عندما يكون الهدف عسكرياً مشروعا، فإن القانون الدولي الإنساني لا يمنح الطرف المهاجم حرية مطلقة في اختيار الوسيلة أو حجم القوة المستخدمة، فمبدأ التناسب يحظر الهجوم إذا كان من المتوقع أن يؤدي إلى خسائر مدنية عرضية تكون مفرطة مقارنة بالثكنة العسكرية المباشرة والمحددة المتوقعة من الهجوم، كما يفرض القانون الدولي اتخاذ الاحتياطات الممكنة لتقليل الأضرار التي تلحق بالمدنيين.

كما أن الأخطر من الاعتداء العسكري المباشر هو أن يتحول المدنيون إلى وسيلة للضغط السياسي أو العسكري، فتهديد الدول باستهداف منشآتها الحيوية أو تهديد السكان المدنيين بهدف التأثير في قرارات حكوماتهم يمثل مسارًا بالغ الخطورة؛ لأن المدنيين لا يجوز أن يتحولوا إلى أدوات في الصراعات بين الدول، وهنا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل مع حماية المدنيين باعتبارها مسؤولية قانونية وليست موقفا سياسيا انتقائياً.

وبالتالي فإن الدفاع عن حقوق المدنيين لا يعني الانحياز إلى طرف في النزاع، وإنما يعني الانحياز إلى القانون والإنسان، فأمن المنطقة لا يمكن أن يتحقق عبر تحويل المدن والمنشآت الحيوية إلى ساحات للصراع، ولا عبر جعل المدنيين رهائن للتجاذبات العسكرية والسياسية، كما أن قوة الدولة لا تقاس بقدرتها على إطلاق الصواريخ أو توسيع نطاق المواجهة، وإنما بقدرتها على احترام القانون، وحماية شعوبها، ومنع تحويل المدنيين إلى ضحايا لصراعات لا يملكون قرارها.

وبناء عليه فالمدنيون ليسوا أهدافا، والمستشفيات والمياه والكهرباء والمطارات والمنشآت التي تقوم عليها حياة الناس ليست أوراقًا للمساومة، وحماية هؤلاء ليست ترفا سياسياً، بل هي جوهر القانون الدولي الإنساني وشرط أساسي لبقاء الإنسانية وسط الحروب.

تحول المواقف المؤيدة لفلسطين من سلوفينيا إلى كولومبيا وفنزويلا

بقلم:
د. رمزي بارود ○

جاء القرار الذي اتخذته سلطات دولة كولومبيا والقاضي بالاعتراف رسميا بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية المحتلة ليشكل منعطفاً خطيراً.

لقد أصبحت جمهورية كولومبيا بذلك ثاني دولة في العالم فقط –بعد الولايات المتحدة الأمريكية– تؤيد ضم إسرائيل غير القانوني للأراضي السورية، وهكذا تكون سلطات بوغوتا قد أعلنت تحولا جذريا في السياسة الخارجية التي انتهجها الرئيس الكولومبي السابق غوستافو بيترو، وذلك في ظل حكم الرئيس الجديد المنتمي لليمين المتطرف، أبيلاردو دي لا إسبيريلا.

ومع ذلك، فإن كولومبيا ليست حالة استثنائية، إذ يعكس هذا الموقف حملة إسرائيلية أوسع نطاقاً وشديدة العدوانية تهدف إلى تقويض وإلغاء المواقف المؤيدة لفلسطين والعالم العربي –التي تحققت بصعوبة– على مستوى العالم بشكل منهجي.

وفي الواقع، يتزامن هذا التحول في العاصمة بوغوتا مع تغيرات دراماتيكية في كراكاس بجمهورية فنزويلا المجاورة، حيث اتجهت القيادة المؤقتة في فنزويلا نحو استعادة العلاقات القنصلية مع إسرائيل بعد تجميد استمر 17 عاماً.

يحدث الأمر ذاته في أوروبا، ومن أبرز الأمثلة على ذلك سلوفينيا، حيث قامت الحكومة الجديدة برئاسة يانيز يانشا بإزالة العلم الفلسطيني من المباني الحكومية، وأعلنت نيتها تجميد خطة البلاد للاعتراف بدولة فلسطين عام 2024 ونقل سفارتها إلى القدس.

تدرك إسرائيل أن ما يُسمى بـ«مشكلة العلاقات العامة» لم يعد مجرد تشويه للصورة ناجم عن تغطية إعلامية سلبية متفرقة؛ فجرائم الإبادة الجماعية في غزة، مقترنةً بخطاب الإبادة وحروب العدوان في أنحاء الشرق الأوسط، تعني أن إسرائيل –هذه المرة– لن تتعافى بسهولة من الضرر الذي ألحقته بسمعتها العالمية.

وعلى الرغم من إصرار بعض الأوساط والدوائر – بما في ذلك تلك التي يُفترض أنها تنتقد إسرائيل – على أن المشكلة تكمن في رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وحكومته المكونة من متطرفين، إلا أن الحقيقة أكثر مرارة بالنسبة إلى إسرائيل؛ إذ باتت إسرائيل – كدولة، وكمشروع استعماري، وكأيديولوجيا – موضع تساؤل متزايد.

حتى أن بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية السائدة بدأت تقر بعمق الأزمة؛ إذ قالت المذيعة التلفزيونية الإسرائيلية البارزة «يونيت ليفي» في العام الماضي: «ربما حان الوقت لإدراك أن هذا ليس مجرد فشل في العلاقات العامة، بل هو فشل أخلاقي». وفي الوقت نفسه، وصفت صحيفة «واشنطن بوست» إسرائيل بأنها «تتحول إلى دولة منبوذة عالمياً».

غير أن القادة الإسرائيليين – ورغم رفضهم الإقرار بالتغيرات التي قد تكون غير قابلة للانعكاس في المزاج العالمي تجاه بلادهم والصهيونية برمتها – فإنهم يجدون ما يبعث على الارتياح في عاملين، وهما كالآتي:

أولهما، استمرار الدعم الأمريكي (وبالتالي الغربي)؛ وثانيهما – وهو أمر يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأول – قدرتهم على تغيير مواقف عديد الحكومات تجاه إسرائيل عبر وسائل سياسية ودبلوماسية وغيرها.

أما بالنسبة إلى إسرائيل، فإن الشعوب لم تكن يوماً في نظرها ذات أهمية تذكر، بل إن الحكومات هي وحدها التي تهم.

وتُعد كولومبيا مثالاً يوضح السبب بدقة؛ إذ لم تكن إسرائيل بحاجة إلى تغيير الرأي العام الكولومبي أو تبديد سنوات من التضامن مع فلسطين، بل كان كل ما تحتاجه هو تغيير الحكومة. وقد تحقق ذلك تماماً بانتخاب «دي لا إسبيريلا»، الذي كان مؤيداً لإسرائيل بشكل صريح ودون مواربة.

كانت العواقب السياسية فوريةً تقريباً، إذ تحرك الرئيس دي لا إسبريلا فور انتخابه لاستعادة العلاقات الكاملة مع إسرائيل، وسحب دعم كولومبيا لقضية الإبادة الجماعية المرفوعة ضد جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، واستئناف صادرات الفحم، والأهم من ذلك كله، الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان المحتلة.

كما يضفي هذا التحول السريع أهميةً أكبر على التصريحات المتكررة للرئيس الكولومبي السابق بيترو بشأن التدخل الأمريكي والإسرائيلي في الانتخابات التي أدت إلى هزيمة المرشح اليساري إيفان سيبيدا.

ورغم أن هذه الاتهامات لا تزال محل جدل، إلا أن النتيجة بحد ذاتها لا لبس فيها: فقد كان تغيير الحكومة كافياً للبدء في تفكيك سياسات كولومبيا التي استمرت سنوات بشأن فلسطين وإسرائيل.

وينطبق الأمر ذاته على فنزويلا، إذ نظر كثيرون في البداية إلى استهداف الولايات المتحدة الأمريكية للرئيس نيكولاس مادورو –المؤيد للقضية الفلسطينية– باعتباره مجرد حلقة أخرى في تاريخ واشنطن الطويل من التدخل في أمريكا اللاتينية. غير أن سرعة إعادة التموضع التي شهدتها فنزويلا لاحقاً تشير إلى تحول أوسع نطاقاً.

يتمثل المؤشر الأوضح في التقارب المتزايد بين كاراكاس وتل أبيب. ففي عام 2009، قطعت فنزويلا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في عهد الرئيس الأسبق هوغو تشافيز على خلفية الحرب على غزة، غير أن الحكومتين اتفقتا –بعد سبعة عشر عاماً– على استئناف الخدمات القنصلية، وهي خطوة مهمة نحو التطبيع ورمز قوي للتحول في التوجه الجيوسياسي لفنزويلا.

اتسمت علاقة إسرائيل بجزء كبير من دول «الجنوب العالمي» تاريخياً بالتوتر، إذ تشكلت ملامحها بفعل طابعها الاستعماري وعدوانها العسكري وتحالفها الوثيق مع القوى الغربية.

غير أن إسرائيل عملت –في عهد نتنياهو– بشكل منهجي على كسر تلك العزلة، موسعةً نطاق نفوذها في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وذلك بالتزامن مع بدء تراجع النظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أدت أحداث غزة إلى تبديد تلك المكاسب بشكل دراماتيكي، ليس في دول الجنوب العالمي فحسب، بل على مستوى العالم بأسره. ويتمثل التحدي الراهن في جعل هذا التراجع دائماً، وفي الوقت نفسه جعل المكاسب التي حققتها إسرائيل مؤخراً في كولومبيا وفنزويلا وسلوفينيا وغيرها مجرد مكاسب مؤقتة.

غير أن الدول العربية تستطيع – بل يتعين عليها – بذل المزيد من الجهد. ففي حين تُعد إدانتها السريعة لقرار كولومبيا بشأن الجولان – استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 497 – أمراً ضرورياً، إلا أن البيانات وحدها لا تكفي للتصدي للهجوم الدبلوماسي النشط الذي تشنه إسرائيل.

لا بد من تعزيز المواقف المبدئية بشأن فلسطين والأراضي العربية المحتلة من خلال شراكات اقتصادية ودبلوماسية واستراتيجية؛ وإلا فإن المكاسب السياسية التي تحققت بشق الأنفس ستظل هشة وعرضة للضياع بسهولة مع أي تغيير في الحكومات.

إننا نقف على أعتاب لحظة تاريخية، وهو واقع بات يقر به بشكل متزايد الكثير من الساسة والمؤرخين ووسائل الإعلام في إسرائيل نفسها. ولذا، فإن إهدار هذه الفرصة لفضح إسرائيل ومحاسبتها على جرائمها في فلسطين وعموم الشرق الأوسط يُعد أمراً لا يُغتفر.

لقد اتخذت المعركة من أجل العدالة في فلسطين بُعداً عالمياً بالفعل، ويتعين على من يساورهم قلق عميق بشأن غزة أن يدركوا أهمية هذا التحول. إن إسرائيل تكافح لإنهاء عزلتها المتزايدة، ولا ينبغي توقع أن تتخلى عن مساعيها في أي وقت قريب.

لذا، يتحتم علينا تكثيف جهودنا –مستخدمين كل الوسائل المتاحة التي تتوافق مع القانون الدولي وتطلعات الشعب الفلسطيني– لضمان عدم إمكانية التراجع ببساطة عن التحول التاريخي الذي أحدثته حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة.

وعلى إسرائيل أن تدرك كذلك أنه لا مجال للعودة إلى الأوضاع المعتادة، ولا سبيل للإفلات من المساءلة، ولا رجعة عما ارتُكب من إبادة جماعية.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني

نصف ساعة تكفي للشعور بمعاناة الآخرين

بقلم:
فاطمة الحواج

على سرير العملية الجراحية، كنت أرتجف من البرد.. كان جسدي يرتعش رغم البطانيات التي غطي بها جسدي. في تلك اللحظة، أول ما راودني لم يكن ألمي، ولا جروحي، بل معاناة أولئك الفقراء الذين لا يملكون ما يتغطون به من برد الخيام التي يسكنونها دون إرادتهم، سواء بسبب الحروب أو الصراعات الداخلية التي أجبرتهم على ترك أوطانهم، ليصبحوا نازحين ومتسولين نعمة الأمان.

ناديت الممرضة وقلت لها:

–أشعر بالبرد.

أسرعت إلى وضع الهواء الساخن على بطني، لكنني لم أصمد. ظل جسدي كله يرتجف، وكأن البرودة أقوى من ذلك الهواء الدافئ.

شعرت أن قدميّ هما مصدر ما أعانيه، فطلبت منها مرة أخرى أن تضع خرطوم الهواء الساخن بين قدميّ. ففعلت ذلك بكل ترحاب، لكن جسدي أبى أن يهدأ.

في لحظة، تذكرت طفلة رأيتها ذات يوم في أحد المخيمات، حافية القدمين، ترتجف من البرد، في صورة رأيتها على صفحات التواصل الاجتماعي.

كانت صورتها قد حفرت وجعًا في قلبي يومها، حتى أسقطت دموعي أمام ذلك المشهد الذي فطر قلبي.

شاء الله تعالى أن أشعر ببعض معاناتها وأنا على فراش المرض، بسبب عملية جراحية أجريت في قدميّ.

لا أعرف كم من الدقائق مرت قبل أن يهدأ جسدي قليلًا، ثم نُقلت إلى غرفة ديلوكس. طلبت من الممرضة أن تغلق المكيف، فقد كنت أرتجف بردًا بما فيه الكفاية.

أغلقت الممرضة الأضواء والمكيف، وتركتني أحاول النوم.

لكن جفوني أبت أن تغلق. ظللت أرتجف حتى هدأ جسدي بعد نحو نصف ساعة من المعاناة.

نصف ساعة فقط من البرد جعلتني أشعر بالعجز، فكيف بمن يعيشون هذا البرد أيامًا وليالي طويلة؟

كيف بمن لا يملكون سريرًا دافئًا، ولا بطانية تحمي أجساد أطفالهم، ولا غرفة يستطيعون أن يغلقوا فيها نافذة أو مكيفًا؟

كيف بالنازحين الذين لم يختاروا الخيام، ولم يختاروا الرحيل عن أوطانهم، ولم يختاروا أن يصبح الأمان بالنسبة إليهم أمنية؟

تلك المعاناة الصغيرة، التي لم تتجاوز نصف ساعة، جعلتني أفكر كثيرًا في حجم معاناتهم.

في هذا العالم أناس بحاجة إلى دعمنا، ولو بالقليل.

لكن السؤال الذي يراودني: هل تصل المساعدة فعلًا إلى من يحتاجها؟

فبين الحاجة والجوع والبرد، يقف أحيانًا جشع بعض البشر، ليحول دون وصول الإعانات إلى المحتاجين، مقدمين مصالحهم الشخصية.

ليست المشكلة دائمًا في قلة الخير، فهناك من يعطي بسخاء، سواء الأفراد أو الدول، وإنما هل يصل الخير إلى مستحقيه؟!

ربما لا نستطيع أن نغيّر العالم، ولا أن نوقف حربًا، ولا أن نعيد نازحًا إلى وطنه.

لكننا نستطيع، ولو بالقليل، أن نجعل إنسانًا آخر يشعر أنه ليس وحده في هذا العالم.

وأحيانًا، لا نحتاج إلى أن نعيش مأساتهم كاملة حتى نشعر بهم...

تكفي نصف ساعة من البرد، لنعرف كم يمكن أن يكون الدفء نعمة.